الأمم المتحدة

E/2011/NGO/108

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 May 2011
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من المؤتمر العالمي الأوكراني، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2011/100.

150611 140611 11-34565X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان*

التنمية المستدامة من خلال التعليم

يعني التعليم الابتدائي العام الفعال لجميع الأطفال تلبية الاحتياجات البدنية والنفسية واللغوية والعاطفية للطفل من خلال مرحلة كاملة من التعليم الابتدائي. ومجرد تعليم القراءة والكتابة والحساب لم يعد استراتيجية فعالة في القرن الحادي والعشرين.

ومن التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية، بما فيها بلدان ما بعد الاتحاد السوفياتي، تلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (من النواحي البدنية والنفسية واللغوية والعاطفية). وفي مجتمع ما زال يجاهد تحت وطأة التعصب، فإن الأفراد الذين لا يتلاءمون مع نموذج المقاس الواحد للجميع ينظر إليهم على أنهم عبء ومصدر حرج.

التوصيات

إن بلدان ما بعد الاتحاد السوفياتي (مثل أوكرانيا) بحاجة صريحة لزيادة الوعي بين المعلمين والجمهور ومقرري السياسات بأن الأطفال الذين تواجههم تحديات بدنية ونفسية ولغوية وعاطفية يحتاجون إلى:

- التواصل مع أقرانهم في بيئة مدرسية (وألا يتم تهميشهم من خلال التعليم بالبيت)
- برنامج يركز على تعزيز إمكانياتهم (لا برنامج يقتصر على إبراز ''عيوبهم'' بما يؤدي إلى شعورهم بالعجز)
- برامج تعلم وترعى المهنيين من المدافعين عن مصلحة الطفل (لا الأفراد الذين يقتصرون على تنفيذ ورصد سياسة الدولة دون مراعاة لفردية الأفراد)

وقد أثبتت تجارب بلدان العالم المتقدم النمو أن جعل المدارس مدارس شاملة وتوفير الاحتياجات الخاصة للأطفال من خلال تعليم يركز على الطفل تؤدي إلى تحقيق مكاسب بالنسبة لجميع الأطفال وفي النهاية بالنسبة للمجتمع ككل.

وينبغي لهيئة الأمم المتحدة العمل على زيادة الوعي بهذه الاحتياجات وتنسيق المساعدة المالية اللازمة لتلبيتها.

* يصدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.

ومن المسائل الهامة الأخرى في مجال التعليم التصدي لاحتياجات الأقليات الإثنية. فالمادة ٢٧ منن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنص على أنه ”لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم“.

ومن الأمور الهامة في هذا المجال أن الأقلية الإثنية الأوكرانية تعتبر أكبر أقلية في الاتحاد الروسي. ومع ذلك لا توجد في الاتحاد الروسي مدرسة واحدة يتم فيها تعليم اللغة الأوكرانية. وفي مقابل ذلك فإن الأقلية الإثنية الروسية هي أكبر أقلية في أوكرانيا، ويوجد بأوكرانيا نحو ثلاثة آلاف مدرسة يتم فيها تعليم اللغة الروسية أو تستخدم فيها هذه اللغة باعتبارها لغة التعليم الأساسية.

ومن الواضح أن ثمة شيئا غير طبيعي في الاتحاد الروسي. فالتعارض الذي سبقت الإشارة إليه لا يخدم الدولة الروسية ولا يخدم الأقلية الإثنية الأوكرانية الموجودة بها حيث تشعر هذه الأقلية أنها موضع استخفاف ومن ثم ترى نفسها خارج السياق العام للدولة الروسية. وهذا الإهمال للأقليات الإثنية يتكرر في المجالات الأخرى بالاتحاد الروسي، مثل الدين وغيره.

إنه ينبغي للأمم المتحدة أن توجه عناية خاصة إلى تعزيز الحقوق اللغوية والدينية للأقليات الإثنية، لا التزاما بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الذي سبقت الإشارة إليه فحسب، بل امتثالا لهدف تحقيق التطوير الديمقراطي لدولها الأعضاء. فالتنمية الثقافية في التعليم أساسية بالنسبة لتربية مواطنين أكثر ولاء وأكثر مشاركة.